دور الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر

د. منى محمود على الأشقر

مدرس اقتصاد – معهد القاهرة العالى للغات والترجمة

والعلوم الادارية والحاسب الالى بالمقطم

دور الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في مصر

د. منى محمود على الأشقر

ملخص :

في سبتمبر ٢٠١٥ اقرت قمة الامم المتحدة للتنمية المستدامة سبعة عشر هدفا للتنمية المستدامة بإعتبارها رؤية عالمية وشاملة تهدف لتحويل العالم إلى عالم أفضل، وفي محاولة لعلاج الأسباب الجذرية للفقر واستهداف التطلعات العالمية نحو السلام والعدل والرفاهية والرخاء للحفاظ على كوكب الأرض .

وعلى الرغم من أن هذه الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة لا تتضمن تصريح حول علاقتها بالشمول المالى ، إلا أن هناك علاقة قوية بين الشمول المالى والتنمية المستدامة حيث يسهم الشمول المالى في الحد من الفقر ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالى ، كما أنه يساعد على تحول الاقتصاد غير الرسمى إلى اقتصاد رسمى مما يساهم في زيادة معدلات النمو وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح الدور الذى يلعبه الشمول المالى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام . والإشارة إلى واقع الشمول المالى في الدول العربية ، وخاصة فى مصر ، والمعوقات التى تواجه مصر لتحقيق الشمول المالى . ومن ثم استنتاج المتطلبات الرئيسية لتعزيز الشمول المالى في مصر .

الكلمات : الشمول المالى ، التنمية المستدامة

Abstract

In September 2015, the United Nations Summit on Sustainable Development adopted 17 goals (SDGs) for sustainable development as a global and comprehensive vision aimed at transforming the world into a better world, trying to address the root causes of poverty and targeting global aspirations for peace, justice, prosperity and prosperity for the preservation of the planet.

The SDGs comprise an ambitious 17 goals. While the SDGs do not explicitly target financial inclusion, There is a strong relationship between financial inclusion and sustainable development. Financial inclusion contributes to poverty reduction, economic and social development and financial stability. It also facilitates the transformation of the informal economy into a formal economy, which contributes to increased growth rates.

This study aims at clarifying the role played by financial inclusion in achieving the objectives of sustainable development in general. And the reference to the reality of financial inclusion in the Arab countries, especially in Egypt, and the obstacles facing Egypt to achieve financial inclusion. Thus concluding the main requirements for enhancing financial inclusion in Egypt.

Key word :

Sustainable Development , Financial inclusion

مقدمة :

خلال التسعينات ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التى تواجه بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المصرفية وغير المصرفية ، وفي عام ١٩٩٩ استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية . وفي اعقاب الأزمة المالية العامة عام ٢٠٠٨ زاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي لدوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، وتمثل ذلك بإلتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف لتعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية واستخدامها بالشكل الصحيح .

وبالتالي تتمثل **مشكلة الدراسة** في الإشارة إلى الدور الذى يلعبه الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، والتعرف على واقع الدول العربية وخاصة مصر بالنسبة للشمول المالي . وما هى معوقات تحقيقه في تلك الدول ؟ وكيف يمكن تعزيز الشمول المالي في مصر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ؟

فرضية البحث : يلعب الشمول المالي دور هام في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة . ومنخلال تحقيق الشمول المالي في مصر يمكن الدفع بعجلة التنمية المستدامة

أهمية الدراسة : يمكن أن يساعد تحقيق الشمول المالي في مصر على دفع عجلة التنمية . حيث يساعد على زيادة دخول الافراد ، وبالتالي زيادة مدخراتهم واستثماراتهم ، وهو ما ينعكس إيجابياً على كلا من التعليم والصحة والانتاجية ، ومن ثم يمكن للأفراد الخروج من براثن الفقر ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة لإبراز الدور الذي يلعبه الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة . ومن ثم تحديد معوقات و متطلبات تحقيق الشمول المالي في مصر بهدف تحسين رفاهية الأفراد وتحقيق التنمية المستدامة .

منهج الدراسة : تم الاعتماد على المنهج الوصفى والتحليلى المقارن لتحليل المشكلة محل الدراسة.

تقسيم الدراسة : تم تناول الدراسة من خلال تناول المحاور التالية :

- تعريف الشمول المالى وأهميته .
- توضيح مفهوم التنمية المستدامة ، خصائصها ، وأهدافها
- أهداف التنمية المستدامة التى يمكن أن يؤثر فيها الشمول المالى .
- أبعاد الشمول المالى حسب منهجية البنك الدولى .

- واقع الشمول المالى في الدول العربية ومصر .
- معوقات تحقيق الشمول المالى في مصر .
- المتطلبات الرئيسية لتعزيز الشمول المالى في مصر.

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التى تناولت دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل عام مثل دراسة (Leora Klapper, 2016) ، (SPFT, 2018)،(PFIP , 2018) ، وغيرها من الدراسات . وتوصلت الى أن الشمول المالي يساعد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال زيادة الدخول، والقضاء على الفقر ، وتحسين الصحة والتعليم ، والمساواة بين الجنسين ، وتوفير العمل اللائق .

كما أن هناك عدد من الدراسات التى أهتمت بدراسة الشمول المالي في الدول العربية . كدراسة (جلال الدين ،٢٠١٨) والتى ركزت على احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلى في الدول العربية . ودراسة (وفاء ،٢٠١٧) وخلصت إلى أن الشمول المالي يعد بعداً أساسياً لتحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة ، وأن هناك تفاوت بين الدول العربية في إهتمامها بتحقيق الشمول المالي . كما تناول كلا من (أبو دية ، ٢٠١٦) و(عجور ، ٢٠١٧) دور الشمول المالي في النشاط الاقتصادى والمصارف الوطنية في دولة فلسطين

وتناولت عدد من الدراسات الشمول المالي في مصر ، منها دراسة (نوفل ، ٢٠١٨) ، (باغة ، ٢٠١٨) ، وغيرها والتى أشارت إلى واقع مصر بالنسبة للشمول المالى ومعوقات ومتطلبات تحقيق الشمول في مصر . وخلصت إلى أهمية بذل المزيد من الجهود لتعميم الخدمات المصرفية وتقديمها بجودة أفضل ، وتكاليف أقل ، لضمان استفادة جميع أفراد المجتمع . وبالتالى توسيع الشمول المالي .

وتحاول الدراسة الحالية الجمع بين تلك الدراسات من خلال التعرف على دور الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، والتعرف على واقع مصر بالنسبة للشمول المالي ، ومعوقات ومتطلبات تحقيق الشمول المالي في مصر ، وذلك بهدف تعزيز التنمية المستدامة .

١- مفهوم الشمول المالى وأهميته :

١-١ مفهوم الشمول المالي :

بدأ الاهتمام بمفهوم الشمول المالي منذ أوائل عام ٢٠٠٠ حيث كان هدفا مشتركا للعديد من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية.وقد تم تعريف الشمول المالي في اوائل ظهوره على أنه عملية تقديم الخدمات المالية الى الفئات ذات الدخل المنخفض في المجتمع بتكلفة معقولة .(Iqbal at al.,2012)

ومن ثم ظهرت العديد من التعريفات للشمول المالي. فالشمول المالي وفقا لتعريف مجموعة العشرين G20 والتحالف العالمى للشمول المالى AFI هو " الاجراءات التى تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع ، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة ، للخدمات والمنتجات المالية التى تتناسب مع احتياجاتهم وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف مناسبة.(نوفل، ٢٠١٨).

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECO والشبكة الدولية للتثقيف المالى INEE الشمول المالى بأنه " العملية التى يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت وبالسعر المعقولين وبالشكل الكافى ، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة ، ومن خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالى ، وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والاندماج الاجتماعى والاقتصادى .

ويعرفه البنك الدولى في تقريره عام ٢٠١٤ على أنه " نسبة الأشخاص أو الشركات التى تستخدم الخدمات المالية "

ووفقاً للتقرير المشترك لصندوق النقد العربى والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ٢٠١٧ فإن الشمول المالى يشير إلى " تمتع الأفراد ، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض ، والشركات ، بما في ذلك أصغرها ، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة (مقابل أسعار مناسبة) من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات ، تحويلات ، ادخار ، ائتمان ، تأمين ، ....) ، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمى الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة" .

ويجب التفرقة بين مفهوم الشمول المالي ومفهوم الحصول على الخدمات المالية حيث أن الشمول المالي يشمل نسبة الافراد والشركات الذين يستخدمون الخدمات المالية فعدم الاستخدام لا يعني بالضرورة صعوبة الحصول على هذه الخدمات. فقد يكون بعض الافراد قادرين على الحصول على هذه الخدمات وبأسعار مناسبة لهم ولكنهم لا يميلون لاستخدام خدمات مالية معينة في حين أن كثيرين آخرين قد يفتقرون للحصول على هذه الخدمات بسبب تكلفتها الباهظة أو بسبب عدم توفر هذه الخدمات بسبب الحواجز التنظيمية او العقبات التنظيمية او لأسباب ثقافية. القضية الرئيسية هنا هي أن عدم وجود شمول مالي قد يرجع الى نقص الطلب على الخدمات المالية او وجود بعض العوائق تعيق وصول الافراد والشركات الي الخدمات.(GFDR, 2014)

١-٢ أهمية الشمول المالي :

وترجع أهميته إلى أن حوالي مليار شخص يعانى من الجوع يومياً، ويكافح حوالي ١,٢ مليار شخص للعيش على أقل من ١,٢ دولار في اليوم للفرد الواحد في جميع أنحاء العالم، يجب خلق حوالي ٦٠٠ مليون وظيفة خلال السنوات القادمة لاستيعاب الشباب الداخلين إلى سوق العمل، تشير قاعدة البيانات المالية العالمية للبنك الدولي (Findex) أن ٢,٧ مليار من البالغين على مستوى العالم حوالي نصف مجموع السكان البالغين، ليس لديهم إمكانية الحصول على الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الرسمية، في حين نجد في البلدان المرتفعة الدخل حوالي ٨٩ ٪ من البالغين لهم حساب في مؤسسة مالية رسمية، بينما ٤١٪ فقط في الاقتصادات النامية .)AFI, 2013(

من هنا تبرز أهمية تثقيف العملاء بأهمية الحصول على الخدمات المالية، وكيف يكون لديهم خيارات مالية أفضل، على سبيل المثال، سيدرك العملاء نوع الخدمة المالية التي تلبي حاجاته الشخصية وسوف يساعد ذلك بتحسين النمو الشامل للبلاد. وبالتالي فان عملية الحصول على الخدمات المالية بتكلفة معقولة ستحسن من حياة الفقراء. (عجور ، ٢٠١٧)

٢- مفهوم التنمية المستدامة ، خصائصها ، وأهدافها:

٢-١ مفهوم التنمية المستدامة

تم تعريف التنمية المستدامة في تقرير بروتلاند عام ١٩٨٧ كالأتي " التنمية المستدامة هي عملية التنمية التي تلبي أماني وحاجات الحاضر، دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر .

أما اللجنة العالمية للتنمية المستدامة ١٩٨٧ ، فقد عرفتها على أنها: تنمية احتياجات الحاضر دون أن تؤدى إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة.

وعرفها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية – ريو دي جانيرو ١٩٩٢ بأنها : " إدارة الموارد الاقتصادية بطريقة تحافظ على الموارد والبيئة ، أو تحسنها كى تتمكن الاجيال المقبلة من أن تعيش حياة كريمة أفضل .

كما تعرف بأنها " التنمية التي تكفل خدمة الاجيال الحالية بشكل لا يضر أو يمس مصالح الاجيال القادمة. بمعنى ترك المصادر المتوفرة الآن للأجيال القادمة بنفس الوضع الذي هي عليه أو أحسن . (تقرير مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة ، ٢٠٠٢)

ومن خلال دراسة هذه التعريفات المختلفة يمكننا ملاحظة التالى :

أ. أن التنمية المستدامة توضح العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره. وبالتالى فهى تستلزم

تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية بحيث تبدأ من الفرد وتنتهي بالعالم مرورا بالمجتمع .

ب. أن الإنسان هو محور كل التعاريف المقدمة بشأن التنمية المستدامة، حيث تتضمن تنمية بشرية تؤدي إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه الاجتماعي ومحاربة البطالة، وهناك اعتراف اليوم بالتنمية البشرية على اعتبار أنها حجر أساسي للتنمية الاقتصادية.

ج. التنمية المستدامة هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي، وتساهم في تحقيق أقصى حد من النمو في الأنظمة الأربعة السابقة، و أن لا يكون له تأثير جانبي على الأنظمة السابقة، وفي جوهرها ترتكز على النقاط التالية:

- التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد.
- المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة.
- السعي لتحقيق تنمية اقتصادية متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات.

٢-٢ خصائص التنمية المستدامة :

من أهم خصائص التنمية المستدامة :

- طويلة المدى ، حيث البعد الزمنى فيها هو الاساس بالاضافة إلى البعد الكمى والنوعى.
- تراعى حقوق الاجيال القادمة فى الموارد الطبيعية.
- تضع الفرد وتلبية احتياجاته الاساسية في المقام الأول.
- تراعى الحفاظ على المحيط الحيوى في البيئة الطبيعية بكل محتوياته.
- تهتم بتنمية الجانب البشري خاصة الفقراء.
- تراعى المحافظة على تنوع المجتمعات وخصوصيتها ثقافياً ودينياً وحضارياً.
- تقوم على التنسيق والتكامل الدولى في استخدام الموارد ، وتنظيم العلاقة بين الدول الغنية والدول الفقيرة . (تقرير مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة ، ٢٠٠٢)

٢-٣ أهداف التنمية المستدامة :

خلال مؤتمر قمة التنمية المستدامة الذي عقد في سبتمر ٢٠١٥ تم تحديد أهداف التنمية المستدامة في سبعة عشرة هدفاً أساسياً هي :

١. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.
٢. القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.
٣. ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.
٤. ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.
٥. تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين لجميع النساء والفتيات.

٦. ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتهما إدارة مستدامة.
٧. ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.
٨. تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.
٩. إقامة بُنى أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

شكل (١) أهداف التنمية المستدامة

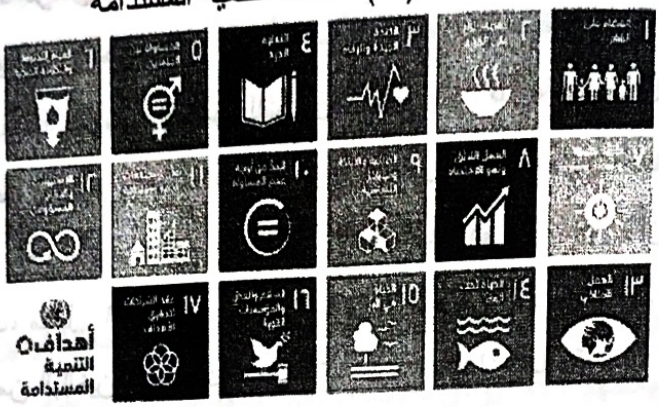

Source: https://sustainabledevelopment.un.org/sdgs

١٠. الحد من التباين داخل البلدان وفيما بينها.
١١. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.
١٢. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
١٣. اتخاذ إجراءات للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره .
١٤. حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.
١٥. حماية النظم الإيكولوجية البرّية وإعادتها إلى حالتها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
١٦. التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية لجوء الجميع إلى القضاء، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.
١٧. تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

(Global Sustainable Development Report 2016)

٣- أهداف التنمية المستدامة التى يمكن أن يؤثر فيها الشمول المالي :

الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة لا تتضمن تصريح حول علاقتها بالشمول المالى ، إلا أن هناك علاقة قوية بين الشمول المالى والتنمية المستدامة حيث يسهم الشمول المالي في الحد من الفقر ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار المالي ، كما أنه يساعد على زيادة مستويات التعليم ، والرعاية الصحية ، ويقلل التفاوت بين الجنسين، ويشجع على تحول الاقتصاد غير

الرسمى إلى اقتصاد رسمى مما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي ويمكن تفصيل ذلك فيما يلي :

الهدف الاول : القضاء على الفقر

تشير بيانات البنك الدولي ، أن هناك أكثر من ٧٠٠ مليون فرد يعيشون بأقل من ١,٩٠ دولار يومياً ، وبإنعدام وجود فرص لحصولهم على الخدمات المالية الأساسية ، يجعل من الصعب على هؤلاء الأفراد إدارة حياتهم الإقتصادية .

تُظهر قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أن ٥١٥ مليون بالغ في مختلف أنحاء العالم قد فتحوا حسابات إما في مؤسسات مالية أو من خلال شركات تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في الفترة بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٧ . وهو ما يعنى أن ٦٩ ٪ من البالغين يمتلكون حالياً حسابات، مقابل ٦٢ ٪ في عام ٢٠١٤ و ٥١ ٪ في عام ٢٠١١ . و في البلدان مرتفعة الدخل، يمتلك ٩٤ ٪ من البالغين حسابات، مقابل ٦٣ ٪ في البلدان النامية .

ويمكن تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي . فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، التى تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها من خلال الهاتف المحمول، يمكن أن تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالى تحد من الفقر. كما توصلت دراسة في كينيا إلى أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة ، خاصة للنساء. فقد مكّن ذلك الأسر التي تعولها نساء من زيادة مدخراتها بأكثر من الخُمس، وسمح لنحو ١٨٥ ألف امرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء مشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة ، وساعد في تقليص نسبة الفقر المدقع بين هذه الأسر المعيشية بواقع ٢٢٪ .

ويمكن للخدمات المالية الرقمية أن تساعد الناس أيضاً على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة. و في كينيا، توصل باحثون إلى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل، لم يقم مستخدمو الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق على أسرهم ، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسبة تتراوح من ٧٪ إلى ١٠ ٪ .

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تقلل الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات. ففي برنامج للإغاثة مدته خمسة أشهر في النيجر، أدى التحوُّل إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة ، بدلاً من دفعها نقداً، إلى توفير ٢٠ ساعة في المتوسط على المستفيدين، وهي إجمالي مدة الانتقال والانتظار لاستلام الدفعات.

ويمكن أن تساعد الخدمات المالية الأفراد على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات . فعند تزويد البائعين بالأسواق في كينيا ، خاصة النساء ، بحسابات إدخار ، ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في المشاريع بنسبة ٦٠٪ . كما زاد إنفاق الأسر التى تعولها نساء في

تنفيل على الأغذية المغذية (اللحوم والاسماك) بنسبة ١٥٪ ، وعلى التعليم بنسبة ٢٠٪ ، وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية .

ونلاحظ أن توفير خدمة الإدخار للأسر تساعد على زيادة قدرتهم في مواجهة الصدمات المالية ، وتنظيم الاستهلاك ، وحيازة الأصول الإنتاجية ، والإستثمار في الرأس المال البشرى (التعليم والصحة) ، مما يساعد الأسر في الخروج من الفقر .

وبالنسبة للحكومات، فالتحوّل من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يحد من الفساد ويحسّن مستوى الكفاءة. وفي الهند، انخفضت نسبة تسرُّب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بواقع ٤٧٪ عندما تم سداد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية بالبصمة الإلكترونية بدلاً من تسليمها نقداً. و في النيجر، أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة، وليس نقداً، إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة ٢٠ ٪ .(Findex 2017)

الخلاصة : الشمول المالي يعمل على زيادة دخول الأفراد (من خلال توفير مجالات عمل لهم) مما يؤدى لزيادة استهلاكهم ، كما يؤدى لزيادة الادخار و هو ما يترتب عليه :

- زيادة الاستثمارات في المشاريع وبالتالي زيادة الانتاجية .
- زيادة قدرة الافراد على تخطى الصدمات المالية .
- زيادة قدرتهم على الاستثمار في رأس المال البشرى (الصحة والتعليم) مما يساعدهم على الخروج من دائرة الفقر، وزيادة النمو الاقتصادي .

الهدف الثانى : القضاء على الجوع (الأمن الغذائي)

وفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO) ، هناك نحو ٧٩٥ مليون شخص يعانون من نقص الغذاء على الصعيد العالمي ، أغلبهم يعيشون في المناطق الريفية البعيدة عن التغطية المصرفية ، مما يحد من إمكانية حصولهم على الائتمان والتأمين على المحاصيل ، وزيادة الاستثمارات الزراعية . ومن شأن تعميم الخدمات المالية للمزارعين أن يسهم في زيادة الإستثمارات في القطاع الزراعي، من خلال توفير خدمة التأمين ضد الفياضانات والجفاف للمزارعين ، وتمكنهم من إدخار أرباحهم ، مما يساعدهم على الإنفاق على المعدات الزراعية . ففي ملاوي إرتفع إنفاق المزارعين ، الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات للادخار ، على المعدات الزراعية بنسبة ١٣ ٪ كما زادت قيمة محاصيلهم بواقع ١٥ ٪ . كما تسهم الخدمات المالية الرقمية ، في تسهيل الحصول على الأجور والتحويلات الاجتماعية والاعانات للعمال المزارعين ، وتدعم خدمات الارشاد الفلاحي . (وفاء، ٢٠١٧) (Klapper , 2016)

ونستخلص من ذلك أن الشمول المالي يعمل على زيادة قدرة المزارعين على الادخار وبالتالي الاستثمار الزراعى والنتيجة محاصيل أكثر وتقدم نحو تحقيق هدف القضاء على الجوع .

الهدف الثالث : تحسين الصحة :

تعميم الخدمات المالية يمكن أن يشجع على تحسين الصحة ، من خلال خدمة الإدخار التى تساعد الأشخاص على إدارة نفقاتهم الطبية سواء المخطط لها وغير المخطط لها ، فحسابات الادخار تساعد الآباء على دفع رسوم العيادات الطبية لأطفالهم. حيث أن رسوم الرعاية الصحية التي يتحملونها تؤدى إلى تخفيض الدخل ، وبالتالى فهي أحد الأسباب الرئيسية للبقاء في دائرة الفقر.

وقد وجدت دراسة أجريت في كينيا أن إتاحة مكان آمن يودع فيه الناس أموالهم قد زاد من الإنفاق على الصحة بنسبة ٦٦ ٪ . ويشير بحث في الأردن إلى أن التأمين يمكن أن يساعد النساء بشكل خاص على تغطية تكاليف العلاج وإدارة الصدمات الصحية التي يمكن أن تعطل أنشطتهن الاقتصادية ومن ثم تكبدهن خسائر في الدخل، و خاصة في فترات الحمل والولادة . (وفاء، ٢٠١٧)) Klapper , 2016, PFIP,2018)

وبالتالي فإن الشمول المالي يؤدى لزيادة الادخار، مما يؤدى لزيادة الانفاق على الرعاية والنفقات الصحية ،مما يؤدى لزيادة الرفاهية لدى الأفراد . وهو ما يدعم تحقيق الهدف الثالث للتنمية المستدامة .

الهدف الرابع : جودة التعليم :

تساعد خدمات الإدخار على إدارة نفقات التعليم، حيث أن هناك زيادة بنسبة ٢٠٪ في الإنفاق على التعليم للأسر التى تمكنت من فتح حسابات مصرفية مجانية في نيبال ، كما أن خدمة القروض الصغيرة ذات الاجل القصير ، قد ساعدت الأسر على دفع نفقات التعليم كالرسوم المدرسية ، وأوضحت دراسة التى شملت عينة من مهاجرى السلفادور للولايات المتحدة الامريكية ، أن هؤلاء المهاجرين تمكنوا من تحويل مبالغ نقدية موجهة لتغطية نفقات التعليم لأبنائهم في السلفادور ، بفضل خدمة التحويل الرقمي ، مما قلل من نسب التسرب المدرسي ، وخفض من معدل عمل الأطفال . (وفاء، ٢٠١٧)

الهدف الخامس : المساواة بين الجنسين :

حتى مع استمرار تزايد امتلاك الحسابات، لا يزال التفاوت بين الجنسين قائماً. فوفقاً لبيانات (FINDEX2017) هناك ٧٢ ٪ من الرجال يمتلكون حسابات، مقابل ٦٥ ٪ من النساء. وهذه الفجوة بين الجنسين وهي بواقع ٧ نقاط مئوية كانت موجودة أيضاً في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١١ . و في البلدان النامية، لم يطرأ أي تغيير على هذه الفجوة حيث لا تزال بواقع ٩ نقاط مئوية .

لم تضيق الفجوة بين الفئات الأكثر ثراءً والفئات الأشد فقراً. فمن بين المنتمين لأغنى ٦٠ ٪ من الأسر المعيشية في البلدان، يمتلك ٧٤ ٪ من البالغين حسابات. لكن بين من ينتمون لأفقر ٤٠ ٪ من الأسر، لا يمتلك سوى ٦١ ٪ من البالغين حسابات، مما يخلق فجوة عالمية بواقع ١٣ نقطة مئوية. وهذا الفارق متشابه في البلدان النامية، كما لم تتغير هذه الفجوة بشكل ملموس منذ عام ٢٠١٤ .

وهناك بلدان نامية عديدة لا توجد بها فجوات كبيرة بين الجنسين ، من بينها الأرجنتين وإندونيسيا وجنوب أفريقيا.

ومع ذلك فإن زيادة امتلاك الحسابات البنكية يمكن أن يشجع على المساواة بين الجنسين، من خلال تمكين النساء من الإدخار والحصول على القروض لتمويل مشاريعهن الصغيرة ، كما يساعد الشمول المالي النساء اللواتى يملكن شركات من تقليل مخاطر السرقة والتكاليف الادارية ، والوصول للأسواق والمعلومات ، من خلال إستخدام الوسائل الرقمية كالهواتف المحمولة . وقد أوضحت الدراسات أنه حينما عرض على البائعات المتجولات في شوارع كينيا فتح حسابات توفير بنكية، زادت نفقاتهن اليومية بنسبة ٣٧ ٪ مقارنة بمجموعة من النساء اللائي لم يحصلن على حساب بنكي. (Klapper , 2016)

وفي الهند تدفع الحكومة بقوة نحو زيادة امتلاك الحسابات من خلال بطاقات تحديد الهوية بالبصمة الإلكترونية ، وهو ما ساعد في تضييق الفجوة بين الجنسين وكذلك بين البالغين الأغنياء والفقراء. (FINDEX 2017)

ونستنتج أن الشمول المالى بما يوفره من وسائل دفع إلكترونية ، قد يشجع العديد من النساء على القيام بمشاريعهم الخاصة الصغيرة ، خاصة ربات المنزل (الذين لا يمكنهم العمل لساعات عمل محددة) ويعزز ذلك تطور التسويق الالكتروني ، مما يزيد من دخولهم ، ويعمل على تقليل الفجوة بين الجنسين .

الهدف الثامن: العمل اللائق والنمو الاقتصادي :

عندما يتم استبعاد الفقراء من النظام المالي الرسمي تنخفض مشاركتهم في النمو الإقتصادي ، كما يزداد التفاوت في الدخول بين الفقراء والأغنياء . بينما الشمول المالي يساعد على زيادة المدخرات، وتوجيهها نحو تمويل المشاريع الإقتصادية المنتجة ، وبالتالي زيادة النمو الإقتصادى ، وزيادة مشاركة الأفراد في النمو الإقتصادي ، وهو ما يعمل على تقليص التفاوت في توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء. (Klapper, 2016, PFIP,2018)

الهدف التاسع: الصناعة والابتكار :

تتطلب عملية تشجيع الإبتكار الحصول علي الإئتمان وغيره من الخدمات المالية التى من شأنها تسهيل عملية الإستثمار .فحسب إحصائيات مؤسسة التمويل الدولية ، يتراوح عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية في جميع أنحاء العالم إلى ما بين ٣٦ مليون إلى ٤٠ مليون. ووفقاً لدراسة المشاريع للبنك الدولى ، فإن أغلبية هذه المؤسسات تعتبر أن محدودية حصولها على الخدمات المالية تمثل عائقاً أساسياً لتحقيق النمو . وبالتالي ، فإن الشمول المالي من خلال توفير الاستثمار، يسمح بالبدء في إقامة مشاريع جديدة ، وكذلك يشجع الشركات الموجودة بالفعل علي توسيع نشاطها الحالي . وزيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، يؤدى لزيادة فرص العمل المتاحة للأفراد وزيادة رفاهيتهم . (وفاء، ٢٠١٧) (PFIP,2018)

الهدف العاشر الحد من أوجه عدم المساواة والهدف السادس عشر السلام والعدل والمؤسسات القومية :

تشير الاحصائيات أن نصف أفقر سكان العالم يحصلون علي أقل من ١٠ ٪ من الثروة بشكل عام، وبالتالي ، فإن عدم الإستقرار الذي يميز الدول النامية ، وتفشي ظاهرة عدم المساواة في الدول المتقدمة

والدول النامية على حد سواء ، ووجود عدم الإستقرار السياسي ، وحدوث اضطرابات إجتماعية، سيؤثر على النمو الإقتصادي . ويمكن للشمول المالي أن يقلل هذه الإضطرابات ، من خلال مساعدة الفقراء في الحصول علي المساعدات المالية من أصدقائهم وعائلاتهم عن طريق التحويل النقدي ، وذلك لمواجهة الصدمات الإقتصادية . وبالتالي ، فإن الأفراد الذين يمكنهم الحصول علي الخدمات المالية لهم الأفضلية في النجاح إقتصادياً وبناء حياة كريمة ، وهو ما يسمح في النهاية بتحقيق المساواة وتعزيز السلام .

(Klapper, 2016, PFIP,2018)

٤- أبعاد الشمول المالى حسب منهجية البنك الدولى :

لأهمية الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ،اعتمد قادة دول مجموعة العشرين (G20) في قمة تورنتو المنعقدة في يونيو ٢٠١٠ تسعة مبادئ للشمول المالي القائم على الإبداع والإبتكار، وتستخدم هذه المبادئ من قبل الدول في استراتيجياتها الوطنية للشمول المالي، وتستخدم رسميًا من قبل هيئات وضع المعايير.

يقصد بالنفاذ إلى الخدمات المالية تحسن نفاذ الشرائح الفقيرة من السكان للخدمات المالية في إطار الانتشار الآمن والسليم للإبتكارات المالية الحديثة ، لذا تبنت مجموعة العشرين جملة من المبادىء أو التوصيات لتعزيز النفاذ الشامل للخدمات المالية بهدف تعزيز فرص نفاذ نحو ٢,٧ مليار نسمة من سكان العالم للخدمات المالية ، وتهدف هذه المبادىء إلى تبني سياسات تمكن من تكوين بيئة تنظيمية تساعد على تسهيل النفاذ الشامل للخدمات المالية المبتكرة لكافة شرائح المجتمع ، بما فيها الفئات الفقيرة المحرومة من هذه الخدمات، (CGAP , 2011) و تتمثل هذه المبادىء في :

- **القيادة** : وجود إلتزام حكومي واسع النطاق يعمل على تشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة في التخفيف من حدة الفقر .
- **التنوع** : تطبيق السياسات التي تشجع على المنافسة وتقديم الحوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة، مثل خدمات الإيداع والإئتمان والدفع والتحويلات والتأمين، في ظل وجود عدد كبير ومتنوع من مقدمي تلك الخدمات.
- **التطوير**: استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع النفاذ للنظام المالي، مع الإشارة إلى مواطن الضعف المتواجدة في البنية التحتية.
- **الحماية** : وجود مفهوم شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليها من جهة الحكومة ومقدمي الخدمة والمستهلكين.
- **التمكين** : العمل على محو الأمية المالية للأفراد، للإستفادة من الخدمات المالية على نطاق واسع.
- **التعاون** : خلق البيئة المؤسسية المواتية لنشر الخدمات المالية في إطار واضح من المسائلة والمحاسبة الحكومية، والعمل أيضًا على تشجيع الشراكة والتشاور بين الحكومة والقطاعات المالية.
- **المعرفة**: الإستفادة من قواعد البيانات المحسنة من أجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة، وتقييم مدى التقدم في الإنجاز وغيرها من الأدوات الأخرى .

• التناسب: بناء سياسة وإطار تنظيمي يقوم بتقليل المخاطر وتعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على أساس استيعاب الثغرات والعوائق الموجودة في القواعد التنظيمية القائمة، ومحاولة تجاوزها.

• إطار العمل: الأخذ في الإعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل ، المعايير الدولية والظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية ، وإطار تنظيمي يتصف بالمرونة على أساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (صندوق النقد العربي، ٢٠١٢ ،ص٢١٤)

تعكس هذه المبادئ ، الظروف التي تساعد على تحفيز الإبتكار في مجال الشمول المالي مع حماية الإستقرار المالي والعملاء الماليين في الوقت ذاته ، كما أنها لا تمثل مجموعة جامدة من المتطلبات، ولكنها مصممة للمساعدة في توجيه واضعي السياسات في عملية صنع القرار، هي أيضًا مرنة بدرجة كافية بحث يمكن تعديلها للتوافق مع السياقات القطرية المختلفة.

وقد اتفق قادة مجموعة العشرين (G20) مع توصية الشراكة العالمية (GPFI) من أجل الشمول المالي لدعم جهود بيانات الشمول المالي العالمي والوطني، في قمة لوس كابوس في يونيو ٢٠١٢ ، على مجموعة أساسية من مؤشرات قياس الشمول المالي ، وهذه المؤشرات تتناول قياس ثلاثة أبعاد رئيسية هي : (AFI ,2013)

- سهولة الوصول إلى الخدمات المالية.
- الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين .
- تعزيز جودة الخدمات المالية .

ذكرت الوثيقة مجموعة من المؤشرات التي يستعان بها لقياس مستويات الشمول المالي في دول العالم، واستخدام بياناتها للمقارنة بين الدول، وتحديد نسب التفاوت بينها في نفاذ الخدمات المالية وانتشارها بين السكان البالغين . ويوضح الجدول التالي هذه المؤشرات :

جدول (١) أهم مؤشرات الشمول المالي وفق المعايير الدوليـة

البعد	مؤشرات قياسه
الوصول للخدمات المالية أى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية	• عدد نقاط الوصول لكل عشرة الالاف من البالغين على المستوى الوطنى مجزأة حسب نوع الوحدة الادارية • عدد أجهزة الصراف الآلى لكل الف كيلو متر مربع • حسابات النقود الالكترونية . • مدى الترابط بين نقاط الخدمة . • النسبة المئوية لإجمالى السكان الذين يعيشون في الوحدات الادارية بنقطة وصول واحدة على الاقل .
استخدام الخدمات المالية أى مدى استخدام	• نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب وديعة منتظم . • نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل كحساب إئتمان منتظم . • عدد حملة سياسة التأمين لكل الف من البالغين . • عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد .

العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي	• عدد معاملات الدفع عبر الهاتف . • نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكى بشكل دائم ومتواتر . • نسبة المحتفظين بحساب بنكى خلال سنة ماضية . • نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية . • نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التى لديها حسابات رسمية مالية. • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التى لديها حسابات ودائع . • عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التى لديها قروض قائمة . • عدد حسابات الودائع المنتظمة لكل عشرة الاف بالغ • عدد حسابات الائتمان المنتظمة لكل عشرة الاف بالغ • نسبة الافراد الذين يستخدمون الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وليس لديهم حساب .
جودة الخدمات المالية فهناك العديد من العوامل التى تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمة ، وعى المستهلك ،خدمات حماية المستهلك ، شفافية المنافسة ، بالاضافة لعوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك . وقد وضع تحالف الشمول المالى مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة وهى	١- القدرة على تحمل التكاليف وتشمل : • معرفة متوسط التكلفة الشهرية للحصول على حساب أساسي بناء على الحد الأدنى الرسمي للأجور . • متوسط الرسوم السنوية للاحتفاظ بحاب جارى أساسي . • متوسط تكلفة تحويلات الائتمان . • نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية مرتفعة الثمن . ٢- الشفافية وتشمل : • نسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة وكافية حول الخدمات المالية في بداية انعقاد القرض المالي . • وجود نموذج وصف محدد للخدمات المالية المقدمة ٣- حماية المستهلك وتشمل : • مدى وجود قانون أو لائحة معايير للشكاوى والتعامل بين المستخدمين والمؤسسة المالية . • مدى وجود إمكانية للجوء للعدالة لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات المالية من ٣- ٦ شهور الاخيرة وتم حلها فى غضون شهرين على الاقل . • نسبة العملاء الذين لديهم ودائع تم تغطيتها بواسطة صندوق تأمين الودائع . ٤- الراحة والسهولة وتشمل : • نسبة الافراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط وقت الانتظار في فروع المؤسسات المالية . • متوسط الوقت الذى يقضيه العملاء في الاصطفاف في فروع المؤسسات المالية والبنوك .

سبعة مؤشرات	٥- التثقيف المالي ويشمل :
	• النسبة المئوية للبالغين الذين يعرفون المصطلحات المالية الاساسية مثل معدل المخاطرة ، التضخم ، التنويع .
	• النسبة المئوية للبالغين الذين يستطيعون إعداد ميزانية لهم كل شهر .
	٦- المديونية (السلوك المالي):
	• نسبة المقترضين الذين تأخروا اكثر من ٣٠ يوم عن سداد القرض .
	• كيفية حل الازمات المالية من قبل العملاء (بالاقتراض من الاقارب والاصدقاء ، بيع الاصول ، استخدام وفورات ، قرض بنكى)
	٧- العوائق الائتمانية وتشمل :
	• نسبة الوحدات الادارية في المناطق الحضرية على الاقل بثلاثة فروع مالية رسمية للمؤسسات .
	• نسبة الشركات الصغيرة والمتوسطة المطلوب منها توفير ضمانات على آخر قرض مصرفى .
	• مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان .

المصدر : بناء على تقرير AFI 2013 ,2016

٥- واقع الشمول المالى في الدول العربية ومصر :

حسب المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية (FINDEX) الذي يعده البنك الدولي، حوالي ٣٨ بالمائة من إجمالي السكان البالغين على مستوى العالم لا يصلون إلى الخدمات المالية الرسمية.

أما بالنسبة للدول العربية فإن :

- أقل من ربع البالغين الذين تتوفر لديهم حسابات لدى مؤسسات مالية ومصرفية، يتمتعون بحسابات ادخار.
- ٧٢ ٪ من البالغين لا تتوفر لهم الخدمات المالية الرسمية.
- فقط ٥ ٪ من البالغين، بدون اعتبار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تلجأ إلى الاقتراض من القنوات الرسمية.

ويمكن الاشارة إلى وضع الدول العربية من خلال بعض المؤشرات

أ. ترتيب الدول حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي:

وتضم المؤشرات الجزئية للشمول المالي وفقاً للبنك الدولي ثلاثة مؤشرات هي :

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية .
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بإدخار خلال ١٢ شهر الماضية بإستخدام المؤسسات المالية الرسمية .

- نسبة البالغين الذين لهم حَساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية .

ومن الجدول (٢) نجد أن الامارات قد احتلت المركز الاول وفقاً لنسبة البالغين الذين لديهم حساب مالى في المؤسسات المالية الرسمية ، بينما احتلت البحرين المركز الاول وفقا لمؤشرين هما نسبة البالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر ، ونسبة البالغين الذين قاموا بالادخار خلال ١٢ شهر الماضية باستخدام مؤسسات مالية رسمية . وكانت اليمن في المركز الرابع عشر وفقا لكل المؤشرات.

جدول رقم (٢)

ترتيب الدول حسب المؤشرات الجزئية للشمول المالي

الدولة	النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا فى ١٢ شهر الماضية من مؤسسة مالية رسمية	النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال ١٢ شهر الماضية باستخدام مؤسسة مالية رسمية	النسبة المئوية للبالغين الذين لهم حساب مالى فى مؤسسة مالية رسمية
الامارات	٣	٢	١
البحرين	١	١	٢
الكويت	٤	٣	٣
السعودية	٦	٥	٤
الجزائر	١٣	٦	٥
لبنان	٢	٤	٦
تونس	٧	٨	٧
الأردن	٥	١٢	٨
فلسطين	١٠	١٠	٩
موريتانيا	٨	٧	١٠
السودان	١١	٩	١١
مصر	٩	١١	١٢
العراق	١٢	١٣	١٣
اليمن	١٤	١٤	١٤

المصدر : جلال الدين بن رجب ، صندوق النقد العربى ، ٢٠١٨

بالنسبة لمصر فكما يوضح الجدول احتلت المركز التاسع وفقا لمؤشر نسبة البالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية ، والمركز الحادى عشر وفقاً لمؤشر نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار خلال١٢ شهر الماضية ، والمركز الثانى عشر وفقاً لنسبة البالغين الذين لديهم حساب مالى في المؤسسات المالية الرسمية. وهو ما يشير إلى أهمية زيادة الجهود في مصر لتحقيق مستويات أفضل من الشمول المالي .

ب. ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية :

تشير ملكية الحسابات في المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية ، إلى مدى قدرة هذه المؤسسات على تشجيع الافراد على الادخار . ويبين الجدول (٣) نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية كنسبة من البالغين فوق سن ١٥ سنة وحتى سن ٢٥ سنة في الدول العربية ، وذلك مقارنة بين السنوات ٢٠١١، ٢٠١٤ ، ٢٠١٧ .

جدول (٣) ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية

كنسبة من البالغين (+١٥: ٢٥ سنة) في بعض الدول العربية

الدول	الذكور(٪)			الاناث(٪)		
	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
البحرين	٧٩	٩٠	٨٦	٤٩	٦٧	٧٥
الامارات	٦٩	٩٠	٩٣	٤٧	٦٨	٧٦
الكويت	٩٣	٧٩	٨٣	٨٠	٦٤	٧٣
السعودية	٧٣	٧٥	٨١	١٥	٦١	٥٨
الجزائر	٤٦	٦١	٥٦	٢٠	٤٠	٢٩
لبنان	٤٩	٦٢	٥٧	٢٦	٣٣	٣٣
تونس	ـــــ	٣٤	٤٦	ـــــ	٢١	٢٨
الاردن	٣٤	٣٣	٥٦	١٧	١٦	٢٧
موريتانيا	٢٣	٢٥	٢٦	١٢	٢١	١٥
السودان	٩	٢٠	ـــــ	٤	١٠	ـــــ
مصر	١٣	١٩	٣٩	٧	٩	٢٧
العراق	١٣	١٥	٢٦	٨	٧	٢٠

المصدر : اعداد الباحثة إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولى findex

حيث يوضح الجدول (٣) أن نسبة ملكية الحسابات المصرفية بالنسبة للذكور قد ارتفعت في معظم الدول ما عدا الجزائر حيث انخفضت الى ٥٦ ٪ فى عام ٢٠١٧ مقارنة بـــ ٦١ ٪ في عام ٢٠١٤ ، ولبنان والتى انخفضت من ٦٢ ٪ عام ٢٠١٤ الى ٥٧ ٪ في ٢٠١٧. أما بالنسبة لملكية الحسابات المصرفية للإناث فقد شهدت تحسن ملحوظ في معظم الدول العربية ما عدا المملكة العربية السعودية والتى انخفضت فيها النسبة من ٦١ ٪ عام ٢٠١٤ الى ٥٨ ٪ عام ٢٠١٧ ، والجزائر والتى انخفضت من ٤٠ ٪ عام ٢٠١٤ الى ٢٩ ٪ في ٢٠١٧ ، وكذلك موريتانيا والتى انخفضت من ٢١ ٪ عام ٢٠١٤ الى ١٥ ٪ في ٢٠١٧.

جدول (٤)ملكية الحسابات في المؤسسات المصرفية

كنسبة من كبار السن (+٢٥ سنة) في بعض الدول العربية

الدول	كبار السن(٪)		
	٢٠١١	٢٠١٤	٢٠١٧
البحرين	٧٤	٨٦	٨٥
الامارات	٧٣	٨٨	٩١
الكويت	٩١	٧٥	٨١
السعودية	٥٧	٧١	٧٦
الجزائر	٤٠	٥٧	٤٩
لبنان	٤٢	٥٢	٥٠
تونس	ـــــ	٣٠	٤٠
الاردن	٣٥	٣٢	٥١
موريتانيا	٢١	٢٧	٢٥
السودان	٨	١٧	ـــــ
مصر	١١	١٧	٤٠
العراق	١٢	١٢	٢٦

المصدر : اعداد الباحثة إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولى findex

ويوضح الجدول (٤) وجود فجوة في إمتلاك الحسابات المصرفية بين الجنسين ، حيث تمثل حسابات الذكور ضعف حسابات الاناث في مجمل الدول العربية ، مما يدل على ضعف ملكية الحسابات للإناث مقارنة بالذكور.

وقد حققت مصر تقدم ملحوظ في تطور ملكية الحسابات المصرفية مما يعكس الاهتمام بقضايا الشمول المالي فقد ارتفعت ملكية الحسابات المصرفية للذكور من ١٩٪ عام ٢٠١٤ إلى ٣٩ ٪ عام ٢٠١٧ ، وزادت ملكية الحسابات المصرفية للإناث من ٩٪ عام ٢٠١٤ إلى ٢٧ ٪ عام ٢٠١٧ ، ورغم ذلك فإن الفجوة بين الجنسين مازالت كبيرة . وبالنسبة لإمتلاك الحسابات المصرفية لكبار السن فقد ارتفعت من ١٧٪ عام ٢٠١٤ إلى ٤٠ ٪ عام ٢٠١٧ .

ج. الإقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية والعائلة والاصدقاء

يعبر هذا المؤشر عن مدى إهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الإقتصادية التى تنعكس إيجابياً على تحقيق النمو الاقتصادى .

جدول (٥) نسبة البالغين الذين اقترضوا من المؤسسات المصرفية لسنة ٢٠١٤

الدول	الاقتراض من مؤسسات مصرفية ومالية			
	الذكور	الاناث	أفقر ٤٠٪	أغنى ٦٠٪
البحرين	٢٥	١٦	٢٠	٢٢
الامارات	١٨	٩	١٤	١٧
الكويت	١٥	١٤	١٣	١٥
السعودية	٢٦	١٧	٢٢	٢٠
الجزائر	١	٣	١	٣
لبنان	٢١	١١	١٣	١٨
تونس	١٠	٦	٥	١٠
الاردن	١٧	١٠	١١	١٥
موريتانيا	٨	٧	٥	٩
السودان	٥	٣	٣	٥
مصر	٨	٢	٦	٧
العراق	٦	٢	٣	٥

المصدر : اعداد الباحثة إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولى findex

يتضح من الجدول (٥) أن نسبة الإقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية منخفضة في الدول العربية، إلى جانب ارتفاع نسبة إقتراض الذكور مقارنة بالإناث في معظم الدول . مما يدل على صعوبة وصول خدمة الإئتمان لهذه الفئة ، وهو ما يزيد من حدة عدم المساواة بين الجنسين . كما

نلاحظ أن نسبة إقتراض اغنى ٦٠ ٪ من السكان أكبر من نسبة إقتراض أفقر ٤٠ ٪ من السكان ، مما يشير إلى الصعوبات التى يواجهها الفقراء للحصول على الائتمان الضرورى لتمويل مشاريعهم الصغيرة ، أو لدفع نفقات التعليم أو الصحة ، مما يعنى بقاؤهم في دوامة الفقر . (وفاء ، ٢٠١٧ ، ص ١٢٨)

جدول (٦) نسبة البالغين الذين اقترضوا

وفقا لمصدر التمويل لسنة ٢٠١٤

الدول	من المؤسسات المالية الرسمية	من العائلة والاصدقاء	الاقتراض لتوسيع الاعمال
البحرين	٢١,٣	٣٦,٤	٩,٨
الامارات	١٥,٤	١٦,١	٤,٦
الكويت	١٤,١	٣٠,٢	٦,٧
السعودية	١٢,٢	١٢,٦	٣,٥
الجزائر	٢,٢	١٣,٢	٤
لبنان	١٥,٦	١٢,٩	٥,٩
تونس	٨	٣٨	٦,٧
الاردن	١٣,٦	١٧,٤	٢,٨
موريتانيا	٧,٧	٣٢,٩	٧,٤
السودان	٤,٢	٤٠,٧	١٣,٩
مصر	٦,٣	٢١,٥	٢,٤
العراق	٤,٢	٤٨,٢	٩,٩

المصدر : اعداد الباحثة إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولى findex

ونجد أن نسبة الإقتراض من الاصدقاء والعائلة مرتفعة في معظم الدول العربية (جدول ٦) ، مما يدل على ضعف دور المؤسسات المالية والمصرفية في توفير التمويل اللازم للأفراد . كما أن نسبة الاقتراض لتمويل وتوسيع الأعمال التجارية منخفضة للغاية ، وهو ما يؤكد عدم إهتمام المؤسسات المالية والمصرفية الرسمية بتوفير الموارد اللازمة لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية .

د. ملكية البطاقات المصرفية واستخدام الانترنت :

تعكس درجة ملكية البطاقات المصرفية مدى إهتمام المؤسسات الماليةوالمصرفية الرسمية بتوفير وسائل الدفع الإلكترونية ، مما يخفض تكلفة المعاملات . كما أن توفير خدمة الانترنت أصبحت ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها في المعاملات المالية والمصرفية الإلكترونية .

جدول (٧) ملكية البطاقات المصرفية للبالغين

سن (+١٥-٢٥) ، وكبار السن (+٢٥)كنسبة مئوية

الدول	من سن ١٥- ٢٥		سن +٢٥	
	٢٠١٤(٪)	٢٠١٧ (٪)	٢٠١٤(٪)	٢٠١٧ (٪)
البحرين	٢٨	٣٠	٣١	٣٢
الامارات	٣٧	٤٥	٤٣	٤٨
الكويت	٢٦	٢٢	٢٧	٢٣
السعودية	١٢	١٦	١٣	١٧
الجزائر	٦	٣	٦	٤
لبنان	١١	١٥	١١	١٦
تونس	٧	٧	٧	٨
الاردن	٢	٣	٣	٣
موريتانيا	٥	٣	٥	٤
السودان	صفر	———	١	———
مصر	٢	٣	٢	٤
العراق	٢	٢	٢	٢

المصدر : اعداد الباحثة إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولى findex

ويوضح الجدول (٧) انخفاض نسبة ملكية البطاقات المصرفية في الدول العربية ما عدا في الامارات، البحرين ، والكويت . وهو ما يعكس انخفاض إهتمام المؤسسات المالية والمصرفية بتوفير البطاقات المصرفية . وبالنسبة لمصر فنلاحظ تضاعف النسبة من ٢ ٪ عام ٢٠١٤ إلى ٤ ٪ عام ٢٠١٧ ورغم ذلك فإن النسبة ما زالت منخفضة للغاية .

جدول (٨) نسبة الافراد الذين يقومون استخدام الانترنت

في الشراء ودفع الفواتير

الدول	نسبة استخدام الانترنت في دفع الفواتير والشراء	
	٢٠١٤(٪)	٢٠١٧ (٪)
البحرين	٢٩	٤٤
الامارات	٣٤	٦٠
الكويت	٢٦	٣٦
السعودية	١٦	٣٩
الجزائر	٦	٥
لبنان	٤	١٦
تونس	٤	٧
الاردن	٣	٨
موريتانيا	٤	٤
السودان	١	———
مصر	١	٣
العراق	٥	١٤

المصدر : اعداد الباحثة إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولى findex

ويتضح من الجدول (٨) أن نسبة الأفراد الذين يعتمدون على الانترنت في سداد فواتيرهم ومشترياتهم ، في الدول العربية ، ما زالت نسب ضعيفة للغاية فى معظم الدول العربية (حيث لم تتعدى ١٠ ٪) ، بإستثناء الامارات والتى تعتبر من الدول التى حققت تقدم ملحوظ في هذا المؤشر ، فقد ارتفعت النسبة من ٣٤ ٪ عام ٢٠١٤ إلى ٦٠ ٪ عام ٢٠١٧ ، وبذلك تحتل الامارات المركز الأول بين الدول العربية في استخدام الانترنت لسداد الفواتير ، تليها البحرين بنسبة ٤٤ ٪، ثم السعودية ٣٩ ٪ ، فالكويت بنسبة ٣٦ ٪ . ولعدم توافر أى بيانات عن السودان في ٢٠١٧ نجد أن مصر تحتل المركز الأخير بنسبة ٣ ٪ فقط .

وبناء على هذه المؤشرات نخلص إلى أن معظم الدول العربية ما زالت في بداية طريقها لتحقيق الشمول المالي وتحتاج إلى زيادة جهودها لتحقيق هذا الهدف .

٦- معوقات تحقيق الشمول المالى في مصر :

بالنسبة لمحاولات تحقيق الشمول المالي في مصر فقد بدأت خلال التسعينات من خلال محاولات دمج الفاعلين (حيث الجزء الأكبر منهم إما عاطلين أو في القطاع غير الرسمي)، وهؤلاء هم الذين يقومون بوظائف ذات عائد منخفض وإنتاجية منخفضة . وذلك في العديد من البرامج، بدءًا من الصندوق الاجتماعي مرورًا بالبرامج التي تقدمها المنظمات غير الحكومية التي تعطي قروض ميسرة للمشروعات متناهية الصغر.

ويتضمن الشمول المالي زيادة أدوات الدفع الإلكتروني سواء الدفع من خلال الموبايل أو كروت الائتمان أو التحويلات الإلكترونية بهدف خلق منظومة تبعد الأفراد عن التعاملات بالنقود، وتحقيق منظومة إلكترونية تتحكم في كل التعاملات، بالإضافة إلى زيادة نسبة عملاء البنك ، وهو ما يمكن تحقيقه بعدة أدوات مثل تشجيع الشركات المتوسطة لفتح حسابات الموظفين، وكذلك تعليم الأفراد والمؤسسات التي تدخل القطاع المصرفي بالفعل كيف يمكن أن تستفيد أكثر من تعاملاتها المصرفية.

وقد أصدر الرئيس عبدالفتاح السيسي، قرارا بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، بهدف خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي، ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية في الدفع بديلًا عنه، ودمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي، وضم القطاع غير الرسمي إلى نظيره الرسمي، وتخفيض تكلفة انتقال الأموال، وزيادة المتحصلات الضريبية، طبقًا لما جاء في القرار.

جدير بالذكر أن المخاطر على القطاع المصرفي تكون أكبر في حالة الإقراض دون مصدر دخل ثابت أو دون ضمانات، لكن في حالة فتح حسابات فلا توجد مخاطر لكن توجد تكاليف مرتفعة. وعادةً ما يكون الفقراء أكثر انتظامًا في السداد، وبالتالي أقل خطورة من الشركات المتوسطة، لكن

تكاليف التعاملات البنكية الصغيرة مرتفعة وغير مجدية للبنوك. المشكلة هي أن ربحية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، محدودة خاصة في بلد مثل مصر التي تعد البنوك فيها تاريخيًا لا تتعامل مع تلك الفئات . كما أن تلك الفئات تشكل أيضًا مخاطر على البنوك، بالتالي فالبنوك ليس عندها لا الرغبة ولا القدرة المؤسسية بأن تتوسع في إقراض تلك الفئات.

ويعد حجم عملاء البنوك في مصر محدود للغاية حتى إذا تم مقارنته بدول مثل الهند والبرازيل والمكسيك، ويرجع ذلك إلى أن الجهاز المصرفي محافظ جداً، كما أنه يعزف عن التعامل مع العملاء الصغار سواء كمدخرين أو كمقترضين، حيث أن مصاريف التعامل معهم مرتفعة جداً والعائد صغير جداً . وجزء من ارتفاع التكاليف يرجع إلي غياب قاعدة بيانات ذات كفاءة.(هردو ، ٢٠١٨)

وبالتالي هناك العديد من العوامل المقيدة للشمول المالى فى الدول النامية بشكل عام ومصر بشكل خاص ومن أهم هذه العوامل :-

أ. تدنى مستويات الدخول الفردية:

تعانى الدول النامية من انخفاض الناتج القومى المحلى الأجمالى ، ومن ثم تراجع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى و انخفاض فى مستويات المعيشة ، وينعكس ذلك في تراجع معدلات الادخار القومى وذلك لعدم كفاية الدخل للمتطلبات المعيشية لغالبية السكان ، خاصة في المناطق غير الحضرية ، وبالتالي تنعدم إمكانيات تعاملهم مع البنوك والمؤسسات المالية بشكل عام بسبب عدم كفاية الدخول .

ب. الاختلال و عدم العدالة فى توزيع الدخل القومى:

نلاحظ أن الدول النامية تعانى من عدم العدالة في توزيع الدخل القومى بنسبة أكبر من الدول المتقدمة ، حيث تستأثر قلة بالدخول المرتفعة بينما يعانى غالبية السكان من الدخول المنخفضة ، مع عدم تواجد آليات للحد من الاختلالات في توزيع الدخل (كالحد الادنى والحد الأقصى للأجور) ، لذا تكون الفرصة شبه معدومة أمام الغالبية العظمى من السكان للتعامل مع البنوك الذى يتطلب حد أدنى من المال لا تتيحه لهم دخولهم بشكل عام .

ج. ارتفاع معدلات الفقر :

تتزايد معدلات الفقر في الدول النامية بشكل كبير نتيجة تدنى مستويات الدخول الفردية وعدم العدالة في توزيع الدخل القومي في هذه الدول ، حيث يقع حوالي ٥٠ ٪ من السكان تحت خط الفقر الدولي والمحدد دولياً بأقل من دولارين في اليوم . ويؤدى ارتفاع معدلات الفقر إلى ندرة المال المؤهل للتعامل مع البنوك والمؤسسات المالية .

د. ارتفاع معدلات البطالة:

تسجل معدلات البطالة بالدول النامية معدلات مرتفعة للغاية مقارنة بالدول المتقدمة ، حيث يعجز الاقتصاد عن خلق الوظائف بسبب انخفاض الادخار المحلى وعدم كفايته لتمويل الإستثمار المحلي اللازم لتوليد فرص العمل الجديدة من جهة ، ومن جهة أخرى لا يستوعب القطاع الإقتصادي الأولي العمالة المحلية بالكامل ، ويترتب على ذلك وجود شريحة كبيرة عاطلة من قوة العمل ليس لها دخل ، ومن ثم لا يمكن أن تتمتع بالخدمات المالية والمصرفية لانعدام الدخل .

ه. ارتفاع معدلات التضخم :

تسجل الدول النامية معدلات تضخم مرتفعة للغاية مقارنة بالدول المتقدمة ، ويختلف التضخم في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة في كونه تضخم هيكلي ناشئ أساساً بسبب الاختلال في الهيكل الاقتصادى بهذه الدول والاعتماد المفرط على القطاع الأولي (الزراعة والصناعات الاستخراجية). بينما يعد التضخم في الدول المتقدمة مجرد ظاهرة نقدية تنشأ بسبب زيادة التيار النقدى عن التيار السلعى في الاقتصاد ، لذلك يمكن احتوائها من خلال أدوات السياسة النقدية .

وتؤدى معدلات التضخم المرتفعة في الدول النامية إلى تراجع القوة الشرائية لعملاتها وتفضيل الاستهلاك على الإدخار نظراً للتراجع المستمر في قيمة العملات المحلية بفعل معدلات التضخم المرتفعة التى تحد كثيراً من وظائف النقود كمستودع للقيمة ، لذلك تحد معدلات التضخم المرتفعة في الدول النامية من انتشار الشمول المالي .

و. زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمى :

يبلغ حجم الاقتصاد غير الرسمى في الدول النامية حوالى ٥٠ ٪ حجم الاقتصاد ، حيث يعادل حجم الاقتصاد الرسمي في بعض الدول ، ويفوق في بعض الدول حجم الاقتصاد الرسمي بنسبة كبيرة فقد يصل في بعض الدول إلى ٧٠٪ من حجم النشاط الاقتصادى ، بينما لا يتجاوز حجم الاقتصاد غير الرسمي فى الدول المتقدمة ٢٠٪ من حجم النشاط الاقتصادى.

وبما أن الاقتصاد غير الرسمى اقتصاد يكره الأوراق و المستندات و لا يحب أن يكشف عن هويته فإنه لا يتعامل مع البنوك و المؤسسات المالية ، لذلك فان اتساع رقعة الاقتصاد غير الرسمى فى الدول النامية يعد بمثابة حجر عثرة أمام كافة استراتيجيات الشمول المالى.

ز. ضعف مؤشر الكثافة المصرفية :

تقاس الكثافة المصرفية بمؤشر عدد الفروع و / أو الوحدات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان ، ففى الدول النامية يكون مؤشر الكثافة المصرفية ضعيفا للغاية ، حيث يتوفر لكل خمسين أو ستين ألف – و ربما مائة ألف – نسمة من السكان فرع لبنك أو وحدة مصرفية ، بينما المؤشر الطبيعى أن يكون لكل عشرة آلاف نسمة من السكان وحدة مصرفية أو فرع لبنك.

لذلك يرتبط مؤشر الكثافة المصرفية بالشمول المالى بعلاقة طردية مؤكدة ، فكلما زادت وانتشرت وحدات البنوك و فروعها ، كلما زاد مستوى الشمول المالى و العكس صحيح ، لذلك يعد ضعف مؤشر الكثافة المصرفية عائقا للشمول المالى.

ح. ارتفاع درجة التركز المصرفى و الجغرافى للبنوك:

حيث تستحوذ عدة بنوك كبيرة على أكثر من ٥٠ ٪ من السوق المصرفى من جهة ، ومن جهة أخرى تتركز معظم فروع البنوك ووحداتها المصرفية فى الأحياء و المناطق الأعلى دخلاً و يندر تواجدها فى الأحياء و المناطق الاقل دخلاً أو ذات الدخول المتوسطة ، وهذا التركز يعوق الشمول المالى بتكدس المعاملات فى بنوك قليلة و حرمان البنوك الصغيرة الأخرى منها من جهة، ومن جهة أخرى يكرس التواجد المصرفى جغرافيا فى الأحياء الغنية و يهمل الأحياء و المناطق الأقل دخلاً.

ط. ارتفاع معدلات الاعالة :

تعانى العديد من الدول النامية من مشكلات سكانية كبيرة ، لا تقتصر على زيادة السكان أو الإنفجار السكانى فحسب ، بل تتضمن عادات و تقاليد موروثة مثل كثرة الإنجاب ، ومن ثم يكون عدد أفراد الأسرة كبيراً ، و يرتفع معدل الإعالة فى الاقتصاد ، و فى ظل انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى وانخفاض مستويات المعيشة فى الدول النامية يكون دخل العائل غير كاف للإنفاق على عدد المعالين الكبير ، وبالتالي تنعدم الفرص أمام هؤلاء للحصول على الخدمات المالية و المصرفية لعدم كفاية الدخل بسبب ارتفاع معدل الإعالة.

ي. ضعف الوعى و الثقافة المصرفية :

يعد ضعف الوعى و الثقافة المصرفية بمثابة العامل الأقل تأثيرا لأنه عامل غير هيكلى ، لذا يمكن معالجته و احتوائه بالحملات الاعلانية .

ك. تحديات البنية الأساسية التكنولوجية :

يقصد بها البنية الأساسية لقواعد البيانات بالقطاع المصرفى وغير المصرفي . فمن أبرز التحديات التى تعوق توسيع الشمول المالي عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذى يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل ، فرغم التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة فلا يزال الكثير منها يفتقر لوجود المقومات الأساسية التى تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل والتى يتمثل أهمها في وجود نظم كفئة للاستعلام الائتماني والرهونات والإقراض المضمون وضمان حقوق الدائنين .

ويلعب البريد المصرى دور هام في المدفوعات خاصة في المناطق الريفية والنائية ، حيث يقوم بسد الفجوة الناتجه عن عدم توفر البنوك في بعض الأماكن .

أ- عدم وجود تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهية الصغر فى الدول العربية: حيث تسجل هذه المؤسسات كمنظمات غير حكومية (NGOs) ، وبالتالى يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر سواء من قبل البنك المركزى أو من جهة مالية إشرافية مستقلة ، وقد أدت هذه العقبات إلى تقليل الشفافية في نشاط قطاع التمويل الأصغر وتقييد قدرته على تعبئة الموارد المالية اللازمة لعملياته المختلفة من خلال استقطاب الودائع أو الاقتراض.

ب- بطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وبوجه خاص مؤسسات الادخار التعاقدى وصناديق الاستثمار ، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية ، وبوجه خاص أسواق السندات والصكوك ، بما يؤدى إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل لا تكون ملائمة لسد الاحتياجات التمويلية متوسطة وطويلة الأجل للأفراد والشركات .

و برغم هذه المعوقات التى تحد من انتشار الشمول المالى فى الدول النامية ، إلا أنه خلال السنوات الماضية ظهرت أنماط مختلفة من مُقدِّمي الخدمات المالية تتيح إمكانيات جديدة للفقراء من غير المتعاملين مع البنوك ، وتتضمن هذه الجهات منظمات غير حكومية، وجمعيات تعاونية، ومؤسسات لتنمية المجتمعات المحلية ، وبنوك تجارية وحكومية ، وشركات تأمين وشركات بطاقات الائتمان ، فضلاً عن مقدمي الخدمات السلكية واللاسلكية والتحويل البرقي ، ومكاتب البريد، وغيرها من الأنشطة التي تتيح الوصول إلى منافذ البيع ، و احتواء قطاع كبير من الفقراء بإدراجهم ضمن الشمول المالى. و لن يتحقق الشمول المالى إلا بمحو أسباب عدم تحققه و فى مقدمتها عدم وجود الدخول أو تدنيها . (الالفى ، ٢٠١٥ ، باغة ، ٢٠١٨ ، صندوق النقد العربى ٢٠١٢)

٧- المتطلبات الرئيسية لتعزيز الشمول المالى في مصر :

إسوة بمجموعة العشرين، تبنت معظم الدول العربية (بإستثناء تلك التي تشهد إضطرابات أمنية وسياسية) الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الإقتصادية والمالية، وتعمل على وضع استراتيجيات وطنية للشمول المالي، حيث تعتبر المؤسسات المالية الدولية أن وضع استراتيجية على المستوى الوطني تضم كافة الجهود والمتطلبات هو أفضل وسيلة لتحقيق الشمول المالي. وضمن هذا الإطار، يتطلب بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي خمسة ركائز أساسية هي :

- دراسة الفجوة بين جانبي العرض والطلب لتكون نقطة الإنطلاق في صياغة الأهداف المستقبلية وإعداد استراتيجية وطنية للشمول المالي .

- توفير بنية مالية تحتية قوية، من خلال تعزيز الإنتشار الجغرافي للمؤسسات المالية، وتطوير أنظمة الدفع والتسوية، وتوفير قواعد بيانات شاملة من خلال تفعيل دور شركات الاستعلام الائتماني، وتوفير بيئة تشريعية ملائمة تدعم الشمول المالي .

- إتاحة الخدمات والمنتجات المالية من خلال تطوير الخدمات والمنتجات المالية لتلبية احتياجات كافة فئات المجتمع، وابتكار منتجات مالية جديدة .

- حماية المستهلك بوضع تعليمات رقابية لمعاملة العملاء بعدالة وشفافية وإنشاء آلية للتعامل مع شكاويهم، مع توفير المعلومات الكافية والخدمات الاستشارية لهم .

- تعزيز وتطوير التعليم والتثقيف المالي من خلال اعداد استراتيجية وطنية للتعليم والتثقيف المالي تعزز الوعي والمعرفة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر .

وبالتالى يمكن استنتاج هناك عدد من التوصيات والمقترحات لتعزيز وتوسيع الشمول المالي .
ومن أهم هذه التوصيات :

أ. تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مكاتب الإستعلام الائتماني، وحماية حقوق الدائنين، وتسهيل أنظمة الضمانات، وتطوير نظم الدفع والتسوية والعمليات المصرفية الإلكترونية .

ب. إنشاء قواعد بيانات شاملة تتضمن سجلات البيانات الإئتمانية التاريخية للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر .

ج. التوسّع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services)وكذلك الدفع عبر الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.

د. إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف البنوك المركزية، وزيادة تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تلعب دوراً هاماً فى مكافحة الفقر والبطالة، ورفع مستوى التنمية الإقتصادية والإجتماعية والبشرية .

ه. تحويل مؤسسات التمويل المتناهي الصغر غير الحكومية إلى مؤسسات مالية أو مصارف.

و. تعزيز الإنتشار الجغرافي من خلال التوسّع في شبكة فروع المصارف ومقدمي الخدمات المالية وخاصة التمويل المتناهي الصغر، بالإضافة إلى إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية، مثل وكلاء المصارف، خدمات الهاتف البنكي، نقاط البيع، الصرافات الآلية، خدمات التأمين والأوراق المالية وغيرها.

ز. تنويع وتطوير المنتجات والخدمات المالية بهدف تقديم خدمات مبتكرة وذات تكلفة منخفضة، مخصصة للفئات الفقيرة. لتلبية احتياجات ومتطلبات العملاء .

ج. ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال إطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية. بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات والخدمات المالية.

هـ. زيادة وتوسيع دور الصيرفة الإسلامية لإعطاء دفع للشمول المالي عبر السماح للأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يفضلون العمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة، التعامل مع النظام المصرفي.

ي. وضع تعريف موحد وآلية موحدة لقياس الشمول المالي تشمل ثلاثة عناصر هي الوصول إلى الخدمات المالية، واستخدام الخدمات المالية، ونوعية المنتجات والخدمات المالية المقدمة.

ك. وضع أهداف واضحة ومحددة لمبادرات ومشاريع الشمول المالي، مع تحديد دقيق للفئات المستهدفة من كل مبادرة أو مشروع، وذلك لضمان نجاحها ووصولها الى القطاعات المستهدفة.

ل. تعظيم الاستفادة من التطور الكبير في الخدمات والمنتجات المالية المبتكرة من خلال أجهزة الاتصالات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي، لما لذلك من أثر ايجابي على تحويل المعاملات المالية النقدية الى معاملات مصرفية، وتعظيم المنفعة الاقتصادية منها.

م. تعزيز الافصاح والشفافية في المعاملات المصرفية وجعلها الأساس لمبادئ حماية المستهلك المالي بما يدعم الثقة فى النظام المصرفي ويساهم فى توسيع قاعدة العملاء.

ن. تعزيز وتطوير منظومة التعليم والتثقيف المالي من خلال اعداد استراتيجية وطنية تهدف لتعزيز الوعي والمعرفة المالية لدى شرائح المجتمع ، وخاصة الشباب والنساء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر.

س. ضرورة وضع سياسات خاصة للاستفادة من التكنولوجيا والخدمات المالية الرقمية لتفادي الحواجز التي تمنع الوصول الى الخدمات المالية.

ع. العمل على تحسين بيئة الاعمال، من خلال اجراء اصلاحات تشريعية واقتصادية، تساهم في جذب الاستثمارات المباشرة وتعزيز النمو والتشغيل.

ف. أهمية التعاون العربى المشترك لوضع وتنفيذ استراتيجية عربية شاملة لتعزيز الشمول المالى ومكافحة غسل الأموال وتمويل الارهاب. (اتحاد المصارف العربية ، ٢٠١٧)

خاتمة :

نخلص من هذه الدراسة إلى أن :

- الشمول المالي يساعد على توفير فرص عمل للأفراد، وبالتالى زيادة دخولهم ، والتى توجه إلى زيادة الإستهلاك ، أو إلى زيادة المدخرات . وهو ما يؤدى إلى تحسين مستوى التعليم والصحة لدى هؤلاء الأفراد ، ومن ثم زيادة انتاجيتهم ، وبالتالى زيادة النمو الاقتصادى . وخروج هؤلاء الافراد من دائرة الفقر ، كما يعمل الشمول المالي على تقليل التفاوت بين الجنسين ، وتشجيع الابتكار . وهو ما يعمل على تحقيق التنمية المستدامة .

- مصر لم تحقق المستوى المناسب من الشمول المالي حيث احتلت المركز التاسع وفقا لمؤشر نسبة البالغين الذين اقترضوا في ١٢ شهر الماضية ، والمركز الحادى عشر وفقاً لمؤشر نسبة البالغين الذين قاموا بالادخار خلال١٢ شهر الماضية ، والمركز الثانى عشر وفقاً لنسبة البالغين الذين لديهم حساب مالى في المؤسسات المالية الرسمية. وهو ما يشير إلى أهمية زيادة الجهود في مصر لتحقيق مستويات أفضل من الشمول المالي . وبالنسبة لباقى المؤشرات فقد حققت تقدم خلال السنوات القليلة الماضية ولكنها تحتاج لبذل المزيد من الجهود .
- من أهم معوقات تحقيق الشمول المالي في مصر : تدنى مستويات الدخول الفردية ، والتفاوت في توزيع الدخل ، ارتفاع معدلات الفقر والبطالة ومعدلات الاعالة ، ارتفاع معدلات التضخم ، زيادة حجم الاقتصاد غير الرسمي ، ضعف الوعى والثقافة المصرفية ، وضعف مؤشر الكثافة المصرفية ، تحديات البنية الأساسية ، وبطء تطور المؤسسات المالية غير المصرفية .
- من أهم المتطلبات الرئيسية لتعزيز الشمول المالي في مصر : دراسة الفجوة بين العرض والطلب لاعداد استراتيجية مناسبة ، توفير بنية مالية وتكنولوجية تحتية قوية ، تعزيز وتطوير الثقافة المالية ، وحماية المستهلك وإنشاء قواعد بيانات شاملة ، وتعزيز الانتشار الجغرافي لفروع المصارف ومقدمى الخدمات المالية .

المراجع

- حمدوش وفاء ، ٢٠١٧ ، " مساهمة الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة – حالة الدول العربية " ، المؤتمر العلمى الدولي الثاني اثر مناخ الاستثمار في تحقيق التنمية المستدامة ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، عمان .
- حنين محمد بدر عجور ، ٢٠١٧ ، " دور الاشتمال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسئولية الإجتماعية تجاه العملاء – دراسة حالة البنوك الإسلامية العاملة في قطاع غزة " ،رسالة ماجستير في ادارة الاعمال ، كلية التجارة ، الجامعة الاسلامية بغزة .
- ماجد محمود محمد أبو دية ، ٢٠١٦، " دور الانتشار المصرفي والإشتمال المالي في النشاط الإقتصادى الفلسطيني " ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر، غزة .
- جلال الدين بن رجب ، ٢٠١٨ ، " احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي والناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية " ، صندوق النقد العربي ، يونيو ٢٠١٨.
- محمد محمد أحمد باغة ، ٢٠١٨، " مدخل استراتيجى لتعزيز فعالية وكفاءة الشمول المالى ٢/١ "، مجلة المدير الناجح ، جمعية إدارة الأعمال العربية ، ع ١٦١، يونيو ٢٠١٨، ص ١٢-١٦ .
- صبري نوفل ، ٢٠١٨ ، " الشمول المالي في مصر وبعض الدول العربية " ، مجلة الاقتصاد والمحاسبة ، نادى التجارة ، ع ٦٦٧ ، يناير ٢٠١٨ ، ص ١٧-١٩ .
- تقرير مؤتمر القمة العالمى للتنمية المستدامة ،٢٠٠٢ ، جوهانسبرج ، جنوب أفريقيا ، ٢٦ اغسطس – ٤ سبتمبر ، الامم المتحدة ، نيويورك .
- اتحاد المصارف العربية ، ٢٠١٧ ، " واقع الشمول المالي في المنطقة العربية والمبادرات العربية لتعزيزه " ، إدارة الدراسات والبحوث .

http://www.uabonline.org/ar/research/financial/160815751602159315751604 15881

- عبد الله بن جمعان الغامدي، ٢٠٠٧ ، "التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و المسؤولية عن حماية البيئة " ، المملكة العربية السعودية .

http://www.echoroukonline.com/modules.php?new&sid=13517

- مركز هردو لدعم التعبير الرقمي ، ٢٠١٨ ، " الشمول المالي في مصر ..هل لمحدودى الدخل نصيب في إتاحة الادوات المالية ؟ " ، القاهرة. www.hrdoegypt.org
- أحمد الألفي ، ٢٠١٥ ، " الشمول المالي تحت خط الفقر "

https://www.cashnewseg.com/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84

- Iqbal, Z & Mirakhor, A., 2012 , " financial Inclusion: Islamic finance perspective".

- United Nations, 2016, " Global Sustainable Development Report 2016" ,Department of Economic and Social Affairs,
- New York, July. World Bank Group, 2017," The Global Findex Database2017 ".
- World Bank Group,2016," Financial Inclusion". http://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/overview#1
- PFIP,2018 , " Achieving the sustainable development goals:the role of financial inclusion " . http://workspace.unpan.org/sites/Internet/Documents/UNPAN97869.pdf
- Leora Klapper, Mayada El-Zoghbi, and Jake Hess, 2016," Achieving the Sustainable Development Goals:The Role of Financial Inclusion ",CGAP,working paper, APRIL 2016 .
- SPTF," The role of the SPTF in achieving the UN's Sustainable Development Goals", https://sptf.info/images/The-role-of-the-SPTF-in-achieving-the-UNs-Sustainable-Development-Goals-Sept2016.pdf
- Global financial development GFDR, 2014, " *Financial report inclusion*", Washington: The World Bank.
- IFC ,2013 , "The Power of Partnerships " , annual report . https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/d020aa004112357a8975fffe5679ec46/AR2013_Full_Report.pdf?MOD=AJPERES